

Distr.: General  
6 May 2014  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

## الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

## محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد رومان موري ..... (بيرو)

## المحتويات

### افتتاح الدورة

بيان الممثل السامي لشؤون نزع السلاح

### تنظيم الأعمال

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (http://documents.un.org).  
(srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-03646 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠

## افتتاح الدورة

١ - الرئيس: أعلن افتتاح الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥.

## بيان الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح

٢ - السيدة كين (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح): قالت إنه يجب على اللجنة أن تقوم في دورتها الثالثة، بمحاولة صياغة توصيات محددة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ بشأن المبادئ والأهداف والسبل التي من شأنها تعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة وتحقيق ثمنوها العالمي والتي تم النظر فيها في الدورتين الأولى والثانية. ويمر تنفيذ خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في مرحلة حاسمة؛ فقد أعطت هذه الخطة غرضا جديدا لمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في التعجيل بالتقدم نحو نزع السلاح النووي وأثارت أيضا اهتماما جديدا في إيجاد فهم أفضل للعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وتحتاج الدول الأطراف إلى تقييم ما تم إنجازه منذ عام ٢٠١٠ وتشخيص العقبات التي ما زالت تحول دون التقدم. أما تخفيض التوقعات فليس استجابة مناسبة للتحديات.

٣ - وأشارت إلى أن اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح، كانت خلال المفاوضات بشأن عدم الانتشار النووي التي بدأت في عام ١٩٦٥، قد أمضت ثلاث سنوات مجرد دراسة عدة مقترحات بشأن نزع السلاح العام والكامل على أساس المبادئ التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٦١ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة

الأمريكية. وفي إطار هذه المبادئ الطموحة بشكل ملحوظ، لن يترك للدول سوى الأسلحة غير النووية، والقوات والمرافق والمنشآت التي تم الاتفاق على اعتبارها ضرورية لحماية الأمن الشخصي للمواطنين ودعم قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى الرغم من أن اللجنة وخلفها لم تتمكن من استئناف المفاوضات على أساس هذه المبادئ، فإن المعاهدة تنص على التزام دولي بالتفاوض بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بالتعجيل بوقف سباق التسلح وبتزع السلاح النووي، وكذلك بشأن إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل. وقد أصبح نزع السلاح العام والكامل الهدف النهائي للدول، ونزع السلاح النووي الأولوية الملحة. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تتخذ خطوات جريئة لتحقيق هذا الهدف بحسن نية وأن تتحلى بالطموح والعزيمة اللازمين.

٤ - وذكرت أن الجهود المبذولة لعقد مؤتمر هلسنكي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط قد استفادت في الأشهر الأخيرة من المشاركة البناءة لدول المنطقة في المشاورات متعددة الأطراف التي عقدت في غليون، بسويسرا. ومن المأمول أن يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٤.

٥ - وأفادت بأنه لم يُحرز أي تقدم على الإطلاق نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. فقد هددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء مزيد من التجارب النووية، وأدى قيامها بإطلاق القذائف التسيارية إلى رد من مجلس الأمن. وعلى صعيد آخر، كانت هناك تقارير تفيد بأن بعض الدول التي ليست طرفا في المعاهدة تقوم بتعزيز قواتها النووية ومخزونها من المواد الانشطارية دون قيود، ولكن كانت هناك أيضا علامات على التقدم.

ترغب في أن تحيط علماً ببرنامج العمل الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2015/PC.III/INF.3.

٨ - تقرر ذلك.

٩ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة قد اعتمدت في دورتها الأولى قراراً بشأن مشاركة ممثلي الدول غير الأطراف، وممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية فضلاً عن ممثلي المنظمات غير الحكومية في دوراتها؛ وأنه وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، الذي يطبق على عمل اللجنة بعد إجراء التعديلات اللازمة، يحق لممثلي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حضور جلسات اللجنة وتقديم المواد، شفويًا وخطياً. وأبلغ اللجنة بأن الوفد الفلسطيني قدم طلباً لحضور جلسات اللجنة بصفة مراقب؛ وأن الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية التالية طلبت حضور جلسات اللجنة: وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأوروبي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وجامعة الدول العربية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأن ٦٨ منظمة من المنظمات غير الحكومية المدرجة في الوثيقة NPT/CONF.2015/PC.III/INF.4 قدمت طلبات لحضور جلسات اللجنة. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علماً بهذه الطلبات.

١٠ - وقد تقرر ذلك.

١١ - الرئيس: قال إن ممثلي الاتحاد الأوروبي ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجامعة الدول العربية والهيئة العربية للطاقة الذرية طلبوا السماح لهم بالإدلاء ببيانات أثناء المناقشة العامة. وقال

وأعربت عن أملها في أن تتوصل حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ (الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) وجمهورية إيران الإسلامية إلى اتفاق في غضون الأشهر القليلة المقبلة من شأنه أن يعيد الثقة في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي ويقدم للمجتمع الدولي الضمانات اللازمة.

### تنظيم الأعمال

٦ - الرئيس: أشار إلى أنه تقرر في المقرر ١ لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، أن يكون الغرض من اجتماعات اللجنة هو النظر في المبادئ والأهداف والسبل التي من شأنها تعزيز التنفيذ التام للمعاهدة، وتحقيق شمولها العالمي، وتقديم توصيات بشأنها إلى المؤتمر الاستعراضي. وينبغي للجنة في دورتها الحالية، أن تبذل كل الجهود اللازمة لإعداد وثيقة توافقية تستند إلى مناقشات ونتائج الدورتين السابقتين وتحتوي على توصيات بشأن المؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠١٥. وستكون هناك حاجة إلى أن تعالج هذه الوثيقة عدداً من المسائل الإجرائية، بما في ذلك مشروع النظام الداخلي، ومشروع جدول الأعمال، وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية، وتقديرات التكاليف المنقحة. وتتطلب المفاوضات التحلي بمزيج من المثالية والواقعية، على أن تستند الواقعية إلى الالتزام بالصكوك القانونية التي اعتمدت وتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف، على أساس الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم اتخاذها في عام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح.

٧ - وأشار إلى أن جدول أعمال جميع دورات اللجنة قد اعتمد في الدورة الأولى المعقودة في عام ٢٠١٢ وصدر في الوثيقة NPT/CONF/2015/PC.I/14. وقال إنه يعتبر أن اللجنة

ما يتعارض مع موضوع المعاهدة والغرض منها. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن تستبعد تماما استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من عقائدها العسكرية والأمنية، فضلا عن استبعاد المفاهيم التي تستند إلى تعزيز التحالفات النووية العسكرية وسياسات الردع النووية. وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء مواصلة البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية، والأشكال البديلة لتجارب الأسلحة النووية، واستخدام تقنيات جديدة لتطوير منظومات الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية؛ ويجب وقف جميع هذه الأنشطة.

١٦ - وأفاد بأن أي انتشار أفقي للأسلحة النووية والتشارك في الأسلحة النووية مع الدول الأطراف يشكل انتهاكا واضحا للمادتين ١ و ٢ من المعاهدة من جانب الدول التي تقوم بنقل الأسلحة النووية والدول التي تتلقاها. وقد أظهر اعتماد الجمعية العامة القرار ٣٢/٦٨ أن نزع السلاح النووي لا يزال أولوية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي؛ ويجب تنفيذ هذا القرار تنفيذا تاما.

١٧ - وأضاف أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يتفق في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل شامل ومتوازن ينص على التعجيل ببدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجارتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. وفي انتظار التخلص التام من الأسلحة النووية، يجب أن تبدأ المفاوضات دون إبطاء بشأن قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات أمنية سلبية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية

إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في دعوة هؤلاء الممثلين إلى الإدلاء ببيانات خلال المناقشة العامة.

١٢ - وقد تقرر ذلك.

١٣ - الرئيس: قال إنه كان من الواضح من الدورتين السابقتين أنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة في الرأي حول عدد من القضايا عبر طيف الركائز الثلاث للمعاهدة. وينبغي للجنة أن تحاول مساعدة المؤتمر الاستعراضي من خلال تقديم توصيات تتوفر لها فرصة معقولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ويمكن نقل هذه التوصيات لمواصلة النظر فيها في المؤتمر الاستعراضي دون اعتبار لأولوياتها ودون المساس بالمبادرات الأخرى التي قد ترغب الدول الأطراف في تقديمها، وبالتالي ترك المفاوضات للمؤتمر الاستعراضي نفسه.

#### مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

١٤ - السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا): تحدث باسم مجموعة الدول الأطراف الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز فقال إن نزع السلاح النووي يعتبر أولوية بالنسبة للمجموعة؛ وبالتالي فإن المجموعة تشعر بالقلق للغاية إزاء بطء وتيرة التقدم في هذا الصدد. ولا تعتبر التخفيضات في نشر الأسلحة النووية ووضعها العمليتي بديلا عن تخفيض الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها والتخلص التام منها. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والتزاماتها بموجب الخطوات العملية الثلاث عشرة وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية وعدم الرجوع والتحقق الدولي يتسم بأهمية كبرى.

١٥ - وذكر أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني ضمنا امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وهو

الإنشاء، يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وخطرا جديا على البشر والبيئة، ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢١ - وأشار إلى الغرض الحصري من الضمانات هو التحقق من الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب المعاهدة. ويجب أن تنفذ وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة، بطريقة تتفادى عرقلة التنمية الاقتصادية أو التكنولوجيا للأطراف في المعاهدة أو التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية. وتعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقق من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب المعاهدة. وترفض المجموعة أي محاولات ذات دوافع سياسية من جانب أي دولة لتسييس عمل الوكالة. ويتسم التقيد الصارم بالنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقات الضمانات بأهمية حيوية للاضطلاع بأنشطة التحقق. ونظرا لوقوع حوادث تسريب غير مرغوب فيها لمعلومات سرية تتعلق بالضمانات، فإن هناك حاجة إلى تعزيز النظام لحماية هذه المعلومات.

٢٢ - وذكر أن المجموعة ترفض أي محاولة لإعادة تفسير الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة بطريقة لا تتفق مع موضوعها والغرض منها، وترفض أي شروط تتجاوز أحكام المعاهدة. وترى أن الحق في الانسحاب من المعاهدات ينبغي أن يحكمه قانون المعاهدات الدولية، وتؤكد المجموعة في هذا الصدد، الموقف الذي أعربت عنه في عام ٢٠٠٥، بأن المقترحات التي طرحت في ذلك الوقت تتجاوز أحكام المعاهدة.

٢٣ - وأفاد بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس بديلا عن التخلص التام من الأسلحة النووية. ومع

ولا رجعة فيها وعالمية وملزمة قانونا لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة.

١٨ - وأردف أن المجموعة تؤكد الأهمية الحيوية التي يتسم بها التنفيذ التام والفعال وغير التمييزي للمادة الرابعة من المعاهدة. وتتمتع كل دولة طرف بالحق السيادي في تحديد سياساتها الوطنية في مجال الطاقة ودورة الوقود، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف بتطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية. ويجب أن تحترم تلك الخيارات والقرارات احتراماً كاملاً، ولا يجوز تقييدها ببواعث قلق تتعلق بالانتشار النووي. وينبغي أن تمتنع الدول الأطراف عن أي عمل من شأنه أن يحد بعض الأنشطة النووية السلمية على أساس حساسيتها المفترضة، لأنه ليس هناك أي حظر من هذا القبيل في المعاهدة. وأي إجراء يهدف إلى عرقلة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، كليا أو جزئيا، يشكل تهديدا خطيرا للتوازن الدقيق بين حقوق الدول الأطراف والتزاماتها ويؤدي إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٩ - واستطرد أن أفضل طريقة لمعالجة المخاوف المتعلقة بالانتشار، هي من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، وإبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية. وينبغي أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار شفافة ومفتوحة لمشاركة جميع الدول، وينبغي ألا تفرض قيودا على حصول الدول الأطراف في المعاهدة على المواد والمعدات والتكنولوجيا المخصصة للأغراض السلمية. ويجب أن تتضمن هذه الترتيبات شروط الانضمام إلى المعاهدة والضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كشرط للتوريد أو التعاون مع الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة.

٢٠ - ومضى يقول إن أي هجوم أو تهديد بالهجوم على المنشآت النووية السلمية، سواء الجاهزة للعمل أو قيد

الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وأكدوا كخطوة لتحقيق هذه الغاية على سبيل الأولوية، ضرورة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وطالبوا إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة ومزيد من التأخير، ووضع جميع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه السرعة والاضطلاع بأنشطتها المتصلة بالطاقة النووية وفقا لنظام عدم الانتشار. ودعوا أيضا إلى الحظر التام والكامل لنقل جميع ما يتصل بالطاقة النووية من معدات ومعلومات ومواد ومرافق وموارد أو أجهزة وتقديم المساعدة في الميادين المرتبطة بالمجالات العلمية والتكنولوجية النووية إلى إسرائيل.

٢٦ - وذكر أن المجموعة تؤكد من جديد أن الانضمام العالمي إلى المعاهدة يعتبر أولوية ملحة؛ وينبغي لجميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في المعاهدة أن تنضم إليها دون أي مزيد من الإبطاء. وستواصل المجموعة بذل الجهود الجماعية للشروع في مفاوضات حول إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨. وترى أن الوثيقة الختامية لعملية استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ يجب أن تكون شاملة ومتوازنة وعملية وموضوعية، وتتضمن التزامات واضحة ومحددة زمنيا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص من جميع الأسلحة النووية وأنظمة إصاها وهياكلها الأساسية.

٢٧ - السيد ديبروم (جزر مارشال): أشار إلى أن بلده قد استخدم بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨، حين كان إقليما مشمولاً بالوصاية، كموقع لإجراء التجارب النووية لـ ٦٧ تجربة سطحية واسعة النطاق للأسلحة النووية. وذكر أنه شهد التفجيرات النووية بنفسه. ولا تزال ذكريات أبناء جزر مارشال وخبرتهم مع التجارب النووية حية، ولا تزال عواقب

ذلك، فإنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسحب أي تحفظات وإعلانات تفسيرية أحادية الجانب تتعارض مع أهداف هذه المعاهدات ومقاصدها.

٢٤ - وأضاف أن المجموعة تعرب عن تأييدها القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب عن قلقها الشديد إزاء التأخير الطويل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ويعتبر عدم عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ كما كان مقررا مصدر خيبة أمل عميقة، ويتعارض نصا وروحا مع قرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح. وترفض المجموعة التفسيرات التي طرحت لعدم عقد المؤتمر في الموعد المحدد، وتحث الأمين العام والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير، في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٤، من أجل تجنب حدوث أي تداعيات سلبية على مصداقية المعاهدة، وعملية الاستعراض في عام ٢٠١٥، وعلى نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار ككل. ويجب أن يحصل منظمو المؤتمر والميسرون على ضمانات ذات مصداقية بشأن مشاركة إسرائيل غير المشروطة، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تعلن عن مشاركتها في المؤتمر.

٢٥ - وقال إن المجموعة تود أن تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في طهران في عام ٢٠١٢، التي كرر رؤساء الدول أو الحكومات فيها تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار

فإن هذا الحق يستتبع واجب كفالة التقيد بأعلى معايير السلامة والأمن. وتشير الأحداث الأخيرة إلى أن تلك المعايير لم تكن تولى الأولوية. ولا ينبغي أن يساء استخدام هذا الحق أو استخدامه كغطاء خادع. ويجب إخضاع الدول للمساءلة كاملة عن انتهاكات المعاهدة أو إساءة استعمال الأحكام المتعلقة بالانسحاب منها.

٣١ - وأكد دعم بلده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ، التي طالما حجبها الاتفاقات الأخرى. ومن المشجع أن الولايات المتحدة تقدم الآن منظورا جديدا للبروتوكولات الملحق بمعاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا).

٣٢ - السيد كيشي (اليابان): تحدث باسم أستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وبولندا، وتركيا، وشيلي، والفلبين، وكندا، والمكسيك، ونيجيريا، وهولندا، واليابان، أعضاء مبادرة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، فقال إن وزراء خارجية دول المبادرة قد استمعوا إلى شهادات الناجين من القنبلة الذرية (hibakushas) خلال الزيارة التي قاموا بها مؤخرا إلى هيروشيما، والتي كانت بمثابة تذكير بسبب وجوب عدم خوض حرب نووية أبدا، وعززوا التزام دول المبادرة بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويحث وزراء الخارجية الزعماء السياسيين الآخرين على زيارة هيروشيما وناغازاكي لكي يروا بأنفسهم العواقب الإنسانية الكارثية للقصف بالقنابل الذرية.

٣٣ - وذكر أن مبادرة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح ملتزمة بالمعاهدة، التي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي وحجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والأساس لتطوير استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ويتسم الانضمام العالمي إلى المعاهدة

تلك التجارب عبئا ليس لشعب أو أمة أن يكابده مرة أخرى. ويبدو أن العالم قد فقد التركيز على التهديد النووي، وأصبح يتعامل معه على أنه خطر عارض بدلا من اعتباره يمثل خطرا رهيبا وجسيما.

٢٨ - وأفاد بأن حكومته تعتقد بأن الوعي بالعواقب الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يشكل أساسا لأي نهج نحو نزع السلاح النووي، يكون هدفه النهائي التخلص التام من هذه الأسلحة، بما في ذلك من خلال تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها. وينبغي أن يكون الهدف الجماعي للأمم المتحدة والدول الأطراف في المعاهدة ليس فقط وقف انتشار الأسلحة النووية، ولكن أيضا السعي لتحقيق السلام والأمن في عالم خال منها. ويجب على الدول الأطراف أن تبدي الإرادة السياسية للتقدم نحو الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة باعتبارها مسألة تتعلق بالأمن الجماعي، وكسر حلقة الوعود التي لا يتم الوفاء بها. وتعتبر خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ معيارا هاما لقياس التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكشف جهودها لتحمل مسؤولياتها تجاه نزع السلاح على نحو فعال وآمن. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على الصعيد الثنائي، فإن هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة تحقيق الغرض الجماعي والشامل من المعاهدة.

٢٩ - وأشار إلى أنه شارك مؤخرا في إقامة الدعوى ضد الدول النووية الكبرى في العالم أمام محكمة العدل الدولية وغيرها. ويجب إخضاع الدول للمساءلة عن التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية والقانون الدولي العرفي.

٣٠ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن جزر مارشال تعترف بحق جميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب المواد ذات الصلة من المعاهدة،

أعضاء مبادرة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح مؤتمر نزع السلاح على الشروع في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضا عنصرا أساسيا لتحقيق نزع السلاح النووي؛ وينبغي للدول التي لم توقع وتصدق تلك المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير.

٣٦ - وأردف أن بلدان المبادرة ملتزمة بتعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشدد على الدور الحاسم الذي تضطلع به ضوابط الصادرات في دعم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي. بموجب الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة. وتؤكد بلدان المبادرة علاوة على ذلك، من منطلق اعترافها بالتهديد الخطير للإرهاب النووي، التزامها بالعمل المشترك لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للمتطلبات الدولية ذات الصلة.

٣٧ - واستطرد أن بلدان المبادرة تدين بشدة البرامج النووية والمتصلة بالقذائف التسيارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي من شأنها أن تقوض المعاهدة والنظام العالمي لعدم الانتشار وتمثل أيضا تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتدين قيام هذا البلد بإطلاق القذائف التسيارية في آذار/مارس ٢٠١٤، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعرب عن قلقها العميق إزاءه. وتحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتثال لالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية والتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية والعودة إلى الامتثال لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحت أيضا حكومة ذلك البلد

بأهمية حاسمة؛ ويجب على جميع الدول التي ليست طرفا في المعاهدة أن تنضم إليها فورا باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ومع سرعة اقتراب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، فإن دول المبادرة تحت جميع الدول الأطراف على الامتثال الكامل للالتزامات والتعهدات المتعلقة بالمعاهدة، وخاصة التنفيذ الكامل والفوري لخطة العمل لعام ٢٠١٠.

٣٤ - وأفاد بأن الضمان الوحيد المطلق ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في إزالتها تماما. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء تخفيض منهجي ومستمر لجميع أنواع الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنشورة، من خلال اتباع نهج واقعي وخطوة خطوة يهدف إلى التخلص منها تماما. وتعتبر تخفيضات الأسلحة النووية الأحادية والثنائية ذات أثر إيجابي، ولكنها لا يمكن أن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف. وتحت دول المبادرة من لم يشاركوا بعد في جهود نزع السلاح النووي أن يعملوا على الحد من ترساناتهم. وفي الوقت نفسه، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول أن تقلل من دور الأسلحة النووية وأهميتها في الاستراتيجيات الأمنية والعقائد العسكرية؛ وتقدم هذه الجهود مساهمات هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل وستكون معززة لبعضها بعضا.

٣٥ - وأضاف أن ثمة خطوة هامة أخرى نحو عالم خال من الأسلحة النووية تتمثل في إنهاء حالة تأهب القوات النووية، مما يمكن أن يساعد أيضا على تقليل مخاطر الآثار الإنسانية الكارثية من أي إطلاق غير مأذون به أو عرضي للأسلحة النووية. كما يتسم البدء الفوري للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بالأولوية. ويحث



السلاح النووي، شاملة وعالمية، وأن تكون بمثابة محفز لعمل عالمي موحد من أجل تحقيق الهدف المتمثل في خلو العالم من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا بد من رفع مستوى الوعي عبر الحدود والأجيال. وأعرب عن ترحيب بلدان المبادرة بالجهود المبذولة بناء على دراسات علمية تستند إلى الواقع القائم، التي تساعد على تعميق فهم تلك الآثار، بما في ذلك في سياق المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

٤٢ - السيدة أوبيدا ريفيرا (كوستاريكا): تحدثت باسم الدول الـ ٣٣ الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأكدت فخر الجماعة بكونها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم أنشئت في منطقة مكتظة بالسكان، من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وقد تم في عام ٢٠١٢، تأكيد التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ تأسيسها بترع السلاح النووي وعدم الانتشار، عندما اعتمد رؤساء الدول والحكومات المعنية بياناً خاصاً بشأن التخلص التام من الأسلحة النووية. كما تم إعلان المنطقة منطقة للسلام في مؤتمر القمة الثانية الذي عقد في هافانا، كوبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٤٣ - وذكرت أن الدول الأعضاء في الجماعة تؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يعتبر جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة. ويتمثل الضمان الوحيد الفعال ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها في تحريمها الكامل والتخلص التام منها. وتلتزم الجماعة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨. وتعرب الجماعة عن قلقها العميق إزاء الأثر الإنساني الذي يترتب

على الامتناع عن المزيد من الاستفزازات، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية، وإجراء التجارب النووية أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

٣٨ - وفيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، ذكر أن بلدان المبادرة ترحب ببدء تنفيذ الخطوات الأولى في إطار خطة العمل المشتركة المتفق عليها في جنيف يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وتعرب عن أملها في أن تؤدي المفاوضات الجارية بين حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وجمهورية إيران الإسلامية إلى حل نهائي وشامل للوضع النووي في ذلك البلد. وتحث جمهورية إيران الإسلامية على القيام بسرعة وبشكل مطرد بتنفيذ تدابير تكفل إزالة المخاوف الدولية بشأن أنشطتها النووية. بما في ذلك التصديق على بروتوكولها الإضافي وتنفيذه.

٣٩ - ومضى يقول إن بلدان المبادرة تتابع الوضع في أوكرانيا بقلق بالغ. ويجب احترام الالتزامات والتعهدات الدولية، بما في ذلك مذكرة عام ١٩٩٤ بشأن ضمانات الأمن المتصلة بانضمام أوكرانيا إلى المعاهدة.

٤٠ - وأشار إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، يعتبر تدبيراً هاماً في تعزيز عملية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وتدعو بلدان المبادرة إلى عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب فرصة ممكنة بمشاركة جميع دول المنطقة.

٤١ - وختم كلامه بقوله إن بلدان المبادرة تحث جميع الدول على تكرار الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. وينبغي أن تكون المناقشات الجارية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي تركز على جميع جهود منع الانتشار ونزع

أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتثال للالتزامات بالتخلص التام من الأسلحة النووية، والإبلاغ عما تحزره من تقدم.

٤٥ - وأضافت أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، يشكل مساهمة هامة في تحقيق نزع السلاح النووي. ولا تزال معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمثابة نقطة مرجعية سياسية وقانونية ومؤسسية لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم. وفي هذا الصدد، تحت الجماعة الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع التحفظات والإعلانات التفسيرية على بروتوكولات معاهدة تلاتيلولكو، واحترام الطابع الخالي من الأسلحة النووية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يساعد على القضاء على إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد دول المنطقة.

٤٦ - وأعربت عن أمل الجماعة في أن يعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. وسيشكل إنشاء هذه المنطقة أيضا خطوة هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

٤٧ - ومضت تقول إن نهج الخطوة خطوة لترفع السلاح النووي قد فشل في المساعدة على تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء نفاذها أو الشروع في مفاوضات من أجل إبرام معاهدة المواد الانشطارية، ناهيك عن تحقيق التخلص من الأسلحة النووية. وتؤكد الجماعة في هذا الصدد، أهمية الإسراع في بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية وتحت تلك الدول التي تعتبر تصديقها

على استخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي ينبغي أن يعالج في كل نقاش حول الأسلحة النووية، وترحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي هذا السياق، تعرب الجماعة عن تأييدها القوي لإبرام صك عالمي وملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية من شأنه أن يؤدي إلى نزع السلاح النووي على نحو شفاف ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه من أجل تحقيق هدف التخلص التام من جميع الأسلحة النووية، في إطار جدول زمني متعدد الأطراف متفق عليه. وتحت الجماعة كتدبير مؤقت، على التفاوض بشأن إبرام صك شامل وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن. وترفض الجماعة تماما تحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، الأمر الذي يتعارض مع الالتزامات بترفع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، لا بد من القضاء على دور الأسلحة النووية في العقائد الاستراتيجية والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية والتخلي عن الاعتماد على الأسلحة النووية من أجل تحقيق الأمن.

٤٨ - وأفادت بأن الجماعة لا تزال تؤيد التنفيذ الكامل والمتوازن وغير التمييزي للركائز الرئيسية الثلاث للمعاهدة - ألا وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - تأييدا راسخا، وتؤكد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. ويجب على جميع الأطراف في المعاهدة أن تقوم بتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية اللازمة لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن تشارك في تحقيق ذلك إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، يجب تحقيق عالمية المعاهدة: ينبغي للدول التي لم تنضم بعد إليها،

بمجرد تمديد الخطط المتفق عليها سابقا لمدة خمس سنوات أخرى، وخاصة في ضوء التنفيذ الباهت لمعظم الإجراءات المتعلقة بترع السلاح.

٥١ - السيد تيش (أستراليا): تحدث باسم أستراليا، وأيرلندا، والدانرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا (مجموعة فيينا للدول العشر)، فأشار إلى القضايا التي ما فتئت المجموعة منذ إنشائها في عام ١٩٨٠ تشجع على مناقشتها وإحراز تقدم جوهري بشأنها وهي: استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ والسلامة النووية، والأمن النووي، والضمانات النووية؛ وضوابط التصدير؛ والتجارب النووية، وأكد وجهة نظر المجموعة بأن المعاهدة تقدم مساهمة أساسية في السلام والأمن الدوليين، وتؤدي دورا فريدا في تعزيز الثقة والتعاون على الصعيد الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ويجب تحقيق عالميتها. ويتسم كل من الركائز الثلاثة بالقدر نفسه من الأهمية ويعزز كل منها الآخر. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بترع السلاح النووي كان بطيئا، مما يؤدي إلى تقويض الثقة في المعاهدة نفسها. وتقيب المجموعة بجميع الدول، بما فيها تلك التي ليست طرفا في المعاهدة، أن تضاعف جهودها لتعزيز الأهداف الأساسية للمعاهدة.

٥٢ - السيد وولكوت (أستراليا): قال إن هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية حثيثة بشأن تعزيز تنفيذ المعاهدة عبر ركائزها الثلاث، وتعزيز التعهدات والالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف - سواء الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة للأسلحة النووية - والتي وافقت على القيام بها. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية كبيرة لدفع نزع السلاح. واعترف في هذا الصدد،

ضروريا في ذلك الصدد على التعجيل بعملية التصديق. ويجب على جميع الدول أن تمتنع عن تفجيرات تجارب الأسلحة النووية، وسائر التفجيرات النووية، أو أي تجارب أخرى ذات صلة بواسطة مواد غير متفجرة، بما فيها التجارب دون الحرجة، باعتبارها منافية لأهداف المعاهدة.

٤٨ - وأعربت عن ترحيب الجماعة بتخفيضات الترسانات النووية، وعن تطلعها في هذا الصدد، إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، ودعوتهما في الوقت نفسه أيضا إلى إجراء مزيد من التخفيضات المعجلة، بما في ذلك للأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية، بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ويعتبر نزع السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه ضروريا لبناء الثقة، وهناك حاجة ملحة لتطوير قدرات كافية وفعالة في مجال التحقق واتخاذ ترتيبات ملزمة قانونا في مجال التحقق.

٤٩ - وفيما يتعلق بمسألة الضمانات والتحقق، قالت إن الجماعة تشدد على العمل الذي ما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم به وفقا لأحكام نظامها الأساسي واتفاقات الضمانات، وتلفت الانتباه بشكل خاص إلى مهامها بموجب الفقرة ٥ من المادة الثالثة - ألف، من نظامها الأساسي.

٥٠ - وذكرت أن من غير المقبول الاستمرار في إدانة وجود بعض أسلحة الدمار الشامل والسماح في الوقت نفسه بوجود أخرى - وقد حان الوقت لاعتماد صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية. ويجب ألا ينظر إلى تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى المتفق عليه في استعراض عام ١٩٩٥، كمبرر لحيازة هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى. ويجب أن يسعى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل والفعال؛ ومن غير المقبول الاكتفاء

٥٥ - وأضاف أن حكومته لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تعتبر الدولة الوحيدة في القرن الحادي والعشرين التي تحتفظ ببرنامج نشط للتجارب النووية، مما يشكل تحدياً لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار ويتعارض مع أحكام المعاهدة. ودعا ذلك البلد إلى وقف استفزازاته والتقييد بالتزاماته الدولية. ولا تزال حكومته أيضاً تشعر بالقلق إزاء الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولكنها تشعر بالأمل من التقدم المحرز في المناقشات الجارية بين إيران ومجموعة البلدان الخمسة + ١ في إطار خطة العمل المشتركة بينهما، وفي سياق إطار التعاون المتفق عليه بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأهاب بحكومة جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون مع الوكالة على نحو كامل وغير مشروط وأن تثبت للمجتمع الدولي بشكل مقنع الطابع السلمي للبحث لبرنامجها النووي.

٥٦ - السيد الحكيم (العراق): تحدث باسم مجموعة الدول الأطراف الأعضاء في جامعة الدول العربية فقال إن المجموعة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الدول الأطراف الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وتشدد المجموعة على أن الضمان الوحيد ضد مخاطر الأسلحة النووية هو التخلص الكامل والنهائي منها. وتقوم مصداقية المعاهدة على العمل المتوازن ليم ركائزها الثلاث. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب المجموعة باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي عقد في عام ٢٠١٣ بشأن نزع السلاح النووي وكذلك بقرار الجمعية العامة ٦٨/٣٢.

٥٧ - وذكر أن الاستراتيجيات الدفاعية للدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تتيح إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مخالفة بذلك

بالتخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية التي أجرتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وأشاد بالتقدم الذي أحرزته المملكة المتحدة وفرنسا في هذا الصدد. وتعتبر نتائج معاهدة ستارت الجديدة مشجعة أيضاً. ومع ذلك، فإنه يمكن للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل أكثر من ذلك بكثير، وينبغي أن تبدي التزاماً حقيقياً بالشفافية في المسائل النووية، التي من شأنها أن تساعد على تعزيز إحراز مزيد من التقدم. ويتسم تحقيق المزيد من الثقة الاستراتيجية بأهمية حاسمة للغاية، لأن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يتحقق من جانب واحد.

٥٣ - وذكر أن حكومته تعرب عن أسفها لفشل مؤتمر نزع السلاح في فتح المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي طال انتظارها. وترحب بتصديق العراق وغينيا بيساو ونيوي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكنها تشعر بخيبة أمل عميقة لعدم بدء نفاذ المعاهدة. وتؤكد أستراليا من جديد حق الدول في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ ومع ذلك، فإن هذا الاستخدام يجب أن يركز على ضمانات فعالة لمعالجة مخاطر الانتشار الكامنة في انتشار التكنولوجيا النووية. وتواصل حكومته الدعوة إلى اعتماد البروتوكولات الإضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعلن عن استعدادها للمساعدة على تنفيذها.

٥٤ - وأفاد بأن أستراليا تؤيد بقوة عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. ودعا جميع الدول في المنطقة إلى التحاور بروح من التعاون الحقيقي والبناء لتحقيق هذا الهدف المهم.

للاسلحة النووية، وفي تعزيز التزامات عدم الانتشار، فإنه لا تزال هناك أسئلة حول الركيزة المتعلقة بترع السلاح. وتم تعزيز الوعي بالعواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية بفضل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي أثبت أنه ليس بإمكان أي دولة، أو مجموعة من الدول، أو وكالة دولية أن ترد بشكل كاف على تفجير سلاح نووي، وأن خطر وقوع التفجير أكبر بكثير مما سبق تصوره. ونظرا لحجم الدمار الذي صممت الأسلحة النووية لإلحاقه، فإن استمرار الاعتماد عليها في المذاهب والمفاهيم الأمنية غير مقبول. ومع ذلك فإن الأسباب الأمنية تأتي في مقدمة الدوافع التي تستشهد بها الدول التي تطمح لامتلاك هذه الأسلحة.

٦٠ - وذكر أن الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ وبداية عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، قد أظهر الرغبة في التقدم نحو نزع السلاح النووي. بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستجابة للدعوة التي وُجّهت في الإعلان عن تأسيس مجلس شمال الأطلسي في عام ١٩٩٨، لا أن يظل راضيا عن إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تقديم التزام واضح بالتخلص العاجل والتام من الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها. ويتطلع مجلس شمال الأطلسي إلى الاستماع إلى تقارير مرحلية من الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالالتزامات المعلنة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠، على أساس مبادئ اللارجعة والشفافية والقابلية للتحقق. ويعتبر مبدأ اللارجعة مبدأ أساسيا من عملية نزع السلاح النووي التي لا يمكن أن تكون مضمونة إلا من خلال التنفيذ الدقيق والشفاف للالتزامات القانونية والتقنية

ما أعلنت عنه من منح ضمانات إيجابية وسلبية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية وفقا لإعلاناتها الفردية في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وقراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥). ومن الضروري أن تتخذ ترتيبات دولية من أجل منح ضمانات غير مشروطة وملزمة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وذلك لحين الوقت إزالتها كليا. وبينما ترحب المجموعة بالتخفيض الطوعي لأعداد الرؤوس النووية، فإنها تعرب عن قلقها إزاء مساعي بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحديث ترساناتها.

٥٨ - وأفاد بأن أهداف المعاهدة لن تتحقق إلا بعد تحقيق عالميتها. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة لإسرائيل، وهي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة، إلى الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). وإن عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وعدم عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يهدد بتقويض عملية الاستعراض برمتها. ويعتبر تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ مفتاح النجاح في عام ٢٠١٥، وهنا تشدد الدول العربية على أهمية عقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٥٩ - السيد أوبريان (أيرلندا): تحدث باسم أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا (ائتلاف البرنامج الجديد)، فقال إن خطر انفجار سلاح نووي، سواء كان عن طريق الصدفة، أو سوء تقدير أو تصميم، سوف يستمر لفترة طويلة ما دامت تلك الأسلحة موجودة. وعلى الرغم من أن ركيزة عدم الانتشار النووي في المعاهدة قد نجحت في الحد من الانتشار الأفقي

إطار شامل وملزم قانوناً للصكوك التي يعزز بعضها بعضاً لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه. وينبغي أن يتضمن هذا الإطار معايير وجدول زمنية محددة بوضوح ويجب أن يدعمه نظام قوي للتحقق.

٦٤ - السيد شفيق (تركيا): قال إن تحقيق التوازن بين نزع السلاح وعدم الانتشار يعتبر تحدياً، ولكنه تم إحراز بعض التقدم، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفي سياق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. وتستبعد السياسة الأمنية لتركيا إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها. وهي كدولة تسعى لدمج الطاقة النووية في إمدادات الطاقة لديها، فإنها تؤيد تمتع الدول بفوائد الطاقة النووية إلى أقصى حد ممكن، على نحو يمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية. وعلى الرغم من عيوب المعاهدة، فإنها لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بطريقة متوازنة. وينبغي صون نظام عدم الانتشار وزيادة تعزيزه، ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

٦٥ - وذكر أن من المؤسف، مع اقتراب نهاية دورة الاستعراض، أنه لم يُحرز أي تقدم يذكر بشأن تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠. ومن الضروري إجراء تخفيض شامل للمخزونات العالمية من الأسلحة النووية وإزالتها من العقائد العسكرية، من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المعاهدة. كما ينبغي إيلاء الأولوية لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل معترف بها دولياً وقابلة للتحقق منها بشكل فعال. ويشعر بلده بخيبة أمل مريرة إزاء تأجيل انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق

ذات الصلة. وقد أصبحت الشفافية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمساءلة، وتحتل موقعا مركزيا بالنسبة لمصداقية أي تدبير من تدابير نزع السلاح وقياس الامتثال للمعاهدة.

٦٦ - وأفاد بأن مجلس شمال الأطلسي، بانتظار التخلص التام من الأسلحة النووية، يعتقد بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقدم مساهمة قيمة لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويعرب عن قلقه العميق لأنه بالرغم من أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يعتبر جزءاً لا يتجزأ من مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، فقد ظل القرار المتعلق بالشرق الأوسط دون تنفيذ. ويتسم تحديد موعد في عام ٢٠١٤ لعقد المؤتمر المعني بإنشاء المنطقة بأهمية حاسمة.

٦٢ - وأضاف أن مجلس شمال الأطلسي يولي اهتماماً حيوياً بعملية المعاهدة ويدعو جميع الدول إلى تعزيز الالتزام العالمي بها وعدم القيام بأي نشاط يمكن أن يؤثر سلباً على آفاق عالميتها. وهو يحث الهند وإسرائيل وباكستان على الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية فوراً ودون شروط، ويتطلع إلى انضمام جنوب السودان في أقرب وقت ممكن. ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتفكيك جميع أسلحتها النووية على نحو يمكن التحقق منه، والعودة إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٣ - وأردف أنه بعد عقدين من تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥، فإن افتراض امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى لم يعد دون منازع. ويؤدي اتباع نهج انتقائي لتنفيذ أحكام المعاهدة إلى تقويض النظام ويعزز عدم المساواة. ويجب أن تنفذ المعاهدة وأن تعزز بشكل كامل. ويجب أن يبدأ العمل بشكل جدي على بناء

الأوسط، الأمر الذي سيكون له عواقب وخيمة على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥،

٦٦ - وأفاد بأن تركيا تأمل في استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، وبأن حكومته تساهم بنشاط في عملية النظر في الآثار الإنسانية للأسلحة النووية؛ ومع ذلك، فإن من المهم عدم إنشاء عمليات موازية يمكن أن تقوض نظام عدم الانتشار.

٦٧ - السيد كاماو (كينيا): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية الأطراف في المعاهدة فقال إن المجموعة تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الدول الأطراف الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز. وتؤيد المجموعة ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٦٨، بعقد مؤتمر دولي للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨. وأشار إلى أن قارة أفريقيا قد أنشئت كمنطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٩، بموجب معاهدة بليندا.با.

٦٨ - وذكر أن المجموعة تعتبر أن التخلص التام من الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها، وتشعر بالانزعاج من عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق هذا الهدف. ولا تعتبر التخفيضات في أعداد الأسلحة النووية أو في وضعها العملياتي بديلا عن التخلص التام منها. وتدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وتعهداتها بمقتضى الخطوات الـ ١٣ وخطة عمل عام ٢٠١٠، لا سيما فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية على النحو المتوخى في الإجراء ٥ من خطة العمل.

٦٩ - وأفاد بأن المجموعة تشعر بالقلق إزاء عدم عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من

٧٠ - وأضاف أن المجموعة ترحب بالمؤتمرين اللذين عقدا مؤخرا بشأن الآثار الإنسانية التي تترتب على استخدام الأسلحة النووية وتتطلع إلى المؤتمر الثالث الذي سيعقد في وقت لاحق في عام ٢٠١٤. ويعتبر الإدراج المستمر للأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية بمثابة تعزيز للاحتفاظ بالأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمضي قدما نحو التخلص التام من تلك الأسلحة بالاستناد إلى مبادئ الشفافية وقابلية التحقق وعدم الرجوع. وينبغي أن لا يعني تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى حيازة تلك الأسلحة إلى أجل غير مسمى. وعلى الرغم من أن حقوق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يجب أن تصان، فإن المجموعة تدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة، وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧١ - السيد خليل (مصر): قال إن الدول الأطراف في المعاهدة ليست على استعداد للتوصل إلى نتيجة متفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. ولم يرق التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة، وقرارات ومقررات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها وحتى خطة العمل لعام ٢٠١٠ على مستوى توقعات المجتمع الدولي. وإن الفجوة المتنامية بين ما ينبغي القيام به بموجب المعاهدة، وما يجري في الواقع، تتناقض في معظم الأحيان مع المعاهدة، وتثير مسألة ما إذا

نواياها فيما يتعلق بترع سلاحها. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ أن يقوم باستعراض حالة تنفيذ كل خطوة من الخطوات الـ ١٣ وأن يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨،

٧٣ - وأفاد بأن مصر تشعر بالانزعاج من محاولات الحد من الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهناك العديد من المنتديات والمبادرات الدولية التي تعزز السياسات التي تبتعد عن نص وروح المادة الرابعة من المعاهدة. ومن أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة، ومركزيتها بالنسبة لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، فإن هناك حاجة إلى أن تقوم دورة الاستعراض الحالية بكفالة الوفاء بالالتزامات والتعهدات فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فضلا عن التخصيص التام من الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

كانت الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي، أو حتى استعراض تنفيذ المعاهدة، لا تزال تسير على الطريق الصحيح. ويعتبر عدم عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط مخيبا للآمال بشكل خاص.

٧٢ - وذكر أن القرار بشأن تحديد موعد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ يجري رهنه بروابط وشروط مسبقة من قبل أولئك الذين يزعمون أنه يجب أولا الموافقة على الوثائق التحضيرية. وتبقي تلك الروابط على الإطار الزمني مفتوحا مما ينطوي على خطر احتمال عدم عقد المؤتمر في عام ٢٠١٥، مما سيؤدي إلى الشك في وجود الإرادة السياسية. وعلى الرغم من أن نزع السلاح النووي لا يزال التزاما قانونيا يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن ممارسات تلك الدول، بما فيها سياسات الردع الموسع، وتوفير المظلات النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتعاون مع الدول غير الأطراف في المعاهدة، وقبل كل شيء، استمرار حيازة الأسلحة النووية، تشير تساؤلات حول